

بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب إلى الزمخشري

الدكتورة كبرى روشنفکر
(جامعة اعداد المدرسين)

علم النحو من العلوم التي قلما عنى بها في مختلف لغات العالم تلك العناية التي ادتها اللغة العربية له، وذلك بفضل وجود القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة. الأمر الذي أوجب على المسلمين دراسته دراسة وافية، نحواً وصرفًا وتفسيراً وبلاهة ولغة، لفهم معانيه وتدبرها مما يستلزم التضلع في مختلف العلوم التي تعين على ذلك. لذلك نجد علماء كباراً، عرباً وعجماء، يكتبون ويؤلفون في قواعد النحو العربي بإسهاب وتفصيل.

وفي هذا المقال تقوم الدكتورة روشنفکر ببيان ما اجرته من تحقيق ودراسة لنصوصين معروفيين اخضعتهما للمناقشة والتمحيص، فجاء عملها جهداً مشكوراً سوف يفتح امام الباحثين الباب لمزيد من البحث والتحقيق.

أما في الاصطلاح فهو «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها»^(۱). بعبارة أخرى «هو علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب من حيث صورها وهيئاتها كإلالل والإدغام»^(۲).

ويُعتبر هذا العلم فرعاً من فروع العلوم العربية ومقدمتها، كما أنَّ طلاب الحوزات العلمية والجامعات الشرقية يدرسونها كما درسها التلاميذ في المكتبات القديمة.

التصريف في اللغة بمعنى التغيير والتبيين وهو من صرفة (صرفًا) أي ردَّه عن وجهه ودفعه. ولهذه المادة معانٌ كثير يشبه بعضها بعضًا، وقد جاء في اللسان: «صرف الشيء أي أعمله في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه، وتصارييف الأمور تختلفها ومنه تصارييف الرياح والسماء، أي جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبواً فجعلها ضرباً في أجنبتها»^(۳). واستخدم القرآن الكريم عبارة «تصريف الرياح» مرتين بمعنى حولها من وجه إلى وجه^(۴).

وقد عثرت صاحبة هذا المقال في مكتبة مجلس النواب الإسلامي بطهران^(١١) على مخطوط منه فنسخته وصحته ثم قارنته بتصريف العزي.

ويتضمن المخطوط هذا الخصائص التالية:

- كتب في ٨ صفحات من القطع الكبير، فكان عدد السطور في كل صفحة ٢٥ ويشتمل على ١٧ فصلاً في مختلف المباحث الصرفية، والعبارات غالباً دون شكل.
- إن كاتب المخطوط وتاريخ الكتابة مجهولان، وبعد دراسة أسلوب الكتابة وخطه يمكن القول إن الرسالة كتبت قبل قرنين أو أقل، والرسالة لا تخلو من خطأً أو تصحيف، وهذا يدل على عدم إجادته كتابتها اللغة العربية.

وقد احتفظت نسخة خطية منه في مكتبة برلين رقم ٦٨٣٧ دون ذكر اسم صاحبها.

أما المخطوط فيبتدئ بهذه العبارات:

«كتاب التصريف لجار الله العالمة فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله أجمعين».

قال الإمام العالمة فخر خوارزم جار الله العالمة استاذ الدنيا أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمة الله عليه: إعلم أن الفعل على ضربين: ثلاثة ورباعي...»^(١٢).

وفي الثنائي يقول: «قال الشيخ الفاضل العالمة فخر خوارزم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، إعلم أنهم جعلوا الفاء والعين واللام ميزاناً...»^(١٣).

واختتمه هكذا: «... وأما المسجد والمطلع والمسكن والمنسك والمنبت والمفرق والمسقط والمجزر والمحشر والمشرق والمغرب فشاشة وكان القياس بالفتح لأنها من باب يفعل والله أعلم»^(١٤).

هناك وجوه تشابه وافتراق كثيرة بين التصريف المنسوب إلى الزمخشري ونظائره من التصارييف

ولعل أبا عثمان المازني (ت ٨٦٣ م) أول من دون هذا العلم و«كان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو»^(٥). ويعد السيد الشريف ومؤلف التصريف الملوكي وأبن مالك وتصريف العزي من أهم منافسيه في هذا الشأن^(٦).

أما تصريف العزي أو مبادى التصريف فهو لعبد الوهاب أبي الفضائل عز الدين الزنجاني (ت ٦٥٥ م ١٢٥٧) فهو من علماء بغداد وصاحب المؤلفات الأدبية الكثيرة في النحو واللغة والتصريف والمعانوي والبيان والعروض^(٧). وقد ألف تصريفيه سنة ٦٥٤ هـ؛ فهو كتاب يعرفه الطلاب معرفتهم كتاب صرف المير وكتاب الأمثلة.

وقام كثير من مشاهير العلماء بشرح هذا الكتاب أو تعليقه أو وضع الحاشية عليه فقد بلغ عدد الشروح أكثر من ثلاثين شرحاً، منها شرح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) وقد علق على هذا الشرح أكثر من عشرة حواش. وشرح علي بن محمد عبدالله الافزري (ت ٨١٥ هـ) وشرح الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) وشرح الكيلاني^(٨).

وهناك تصريف انتسب إلى العالمة جار الله محمود ابن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) شأنه كشأن كتاب تصريف العزي.

إن دراسة أحوال المؤلف وشخصيته الأدبية تتطلب مجالاً آخر^(٩) يكفي ما روي عن صاحب وفيات الأعيان إذ يقول: «وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها وبه ختم فضلاً لهم»^(١٠).

هذا وإن مؤرخي الأدب العربي والباحثين فيه لم يذكروا شيئاً عن هذا الإثر القيم عند البحث عن جار الله الزمخشري. ومن ثم تغافلت عنه المراكز العلمية والأدبية تغافلاً ولم يقم بتصحيحه أو طبعه أحد حتى الآن.

والثالث الملحة بإحرنجم، وبعد ذكر أمثلة لها يذكر المؤلف الأفعال المزيدة من الرباعي.

٢ - إن الزنجاني في تصريفه يذكر تفاصيل لا نراها في نظيره إلا إجمالاً ففي تعددية الفعل ولزومه يذكر الزنجاني أولاً تعريفاً عن الفعل اللازم والفعل المتعدد وأسمائهما الأخرى ثم طريق تعددية الفعل اللازم بتنقله إلى بابي الإفعال أو التفعيل أو بحروف الجر، أما الزمخشري(؟) فبعد تعريف الفعلين يأتي بمثالين من باب الإفعال قائلاً إنهما متعديان لأن يحدثهما محدثٌ في آخر.

٣ - إن تصريف العزي يجمع التفاصيل المرتبطة ببحث واحد. ففي البحث عن المضاعف يُعرفه ويذكر اسماءه الأخرى وتقسيماته من واجب الإدغام وممتنعه وجائزه مع ذكر أمثلة كثيرة. ثم يقول: إنما الحق المضاعف بالمعتلال لأن حرف التضييف يلحقه الابدال كقولهم أمليتُ بمعنى امللتُ ويلحقه الحذف كقولهم مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها وأَحْسَتُ أي مَسِّسْتُ وظَلَلْتُ وأَحْسَسْتُ...»^(١٧).

أما الزمخشري فقد درس المضاعف في الأبواب المختلفة؛ مرة عند البحث عن الفعل الماضي وأخرى عند دراسة الإلحاق الضمائي بالفعل، كما أعاد ذكره في البحث عن مضارع الأفعال.

٤ - إن كلاً من التصريفين قد نفاضياً عن بعض الأبواب الصرفية بصورة كاملة: فتصريف العزي قد شرح بإسهاب نوني التأكيد إلا أن التصريف المنسوب قد سكت عنه سكوتاً تاماً. والتصريف المنسوب شرح فعلى التعجب في فصل له والزننجاني قد تغافل عنه. كذلك فإن التصريف المنسوب أورد بحثاً عن الميزان الصرافي لم يذكر في التصريف الآخر.

هذا وإن الزنجاني بين في فصل الأسماء أقسام الجامدة والمشتقة ووضح بنيتها وكيفية صياغة المشتقات، إلا أن التصريف المنسوب لم يذكر في هذا

الموجودة.

فهذا مجال مقارنة بين هذا التصريف المنسوب وبين تصريف العزي لمؤلفه الزنجاني، فمن فوارقهما:

١ - الاختلاف في الاسلوب: فأسلوب الزنجاني أكثر انتظاماً وأقرب إلى ذهن المتعلم. ففي البحث عن أقسام الفعل من حيث بنيته يقول الزنجاني:

«الفعل إما ثلثي وإما رباعي وكل واحد منها إما مجرد وإما مزيد فيه... أما الثلاثي المزید فيه فهو على ثلاثة أقسام: الأول سا كان ما فيه على أربعة أحرف كأ فعل نحو: أَكْرَم يَكْرَم إِكْرَاماً وَفَعْلَ نَحْو: فَرَحْ يَفْرَحْ تَفْرِحَاً وَفَاعْلَ نَحْو: قَاتَلْ يَقْاتَلْ مَقْاتَلَةً وَقَاتَلَّاً وَقَاتَلَّاً... والثاني ما كان ما فيه على خمسة أحرف إما أوله التاء مثل تَفْعَلْ نحو: تَكَسَّرْ يَتَكَسَّرْ تَكَسَّرَاً وَتَفَاعْلَ نحو: تَبَاعِدْ يَتَبَاعِدْ تَبَاعِداً... وإما أوله الهمزة مثل انْفَعْلَ نحو: إِنْقَطَعْ يَنْقَطَعْ اِنْقَطَعاً وَافْعَلْ نحو: إِنْجَمَّ يَحْمَرْ اِنْجَمَّاً... يتبعه انتظاماً وافتعل نحو: إِنْجَمَّ يَحْمَرْ اِنْجَمَّاً... ستة أحرف مثل استَفْعَلْ نحو: اِسْتَخْرَجْ يَسْتَخْرِجْ اِسْتَخْرَجاً وَافْعَالَ نحو: اِحْمَارْ يَحْمَرْ اِحْمَارَ اِحْمَارَ اِحْمَارَ... وافْعَولَ نحو: اِعْشَوْشَبْ يَعْشُوشَبْ اِعْشَيْشَابَاً وَافْعَولَ نحو: اِجْلَوْزْ يَجْلَوْزْ اِجْلَوْزَارَاً وَافْعَنْلَلْ نحو: اِقْعَنْسَسْ إِعْنَسَساً وَافْعَنْلَى نحو: اِسْلَنْقَى اِسْلَنْقَاءَ... وأما الرباعي المزید فيه فامثلته تَفَعَّلْ كَتَدْحَرْجْ تَدْحَرْجْ تَدْحَرْجَاً وَافْعَارَارَاً»^(١٥).

في هذا الصدد يقسم التصريف المنسوب، الأفعال المزديدة من الثلاثي إلى أربعة وعشرين باباً «اثنا عشر منها بغير الإلحاق واثنا عشر بـالإلحاق»^(١٦).

غير الإلحاق يشتمل على أبواب إفعال وتفعيل ومفألة وافتعال وافتغال وافعيال وافعيلاً وتفغل وتفاعل واستفعال وافعيال وافعوال، وقد ذكر المؤلف أمثلة مناسبة لكل منها.

أما القسم الإلحاقى فله ثلاثة فروع: الأولى الأفعال الملحة بدرج، والثانى الأفعال الملحة بتدحرج،

بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب إلى الزمخشري

- الزركلي: الاعلام، ج. ٤، ص. ١٧٩.
- ٧- عمر رضا كحاللة: معجم المؤلفين، ج. ٦، دار احياء التراث العربي، بيروت، ص. ٢١٦.
- ٨- كارل بروكلمن، تاريخ الادب العربي، ج. ٥، مصر، دار المعرفة، ص. ١٨٤-١٨٠.
- ٩- المصدر نفسه، ج. ٥، ص. ٢١٥.
- فريد وجدي: دائرة المعارف الاسلامية، ج. ١٠، ص. ٤٠٣.
- ابن خلkan: وفيات الاعيان، ج. ٢، ص. ٣٤٠ و ج. ٥، ص. ٦٨، وج. ٨، ص. ١١٤.
- عمر كحاللة: معجم المؤلفين، ج. ١٢، ص. ١٨٦.
- حاجي خليفة: كشف الظنون...، ج. ١، ص. ١١٧-١٨٥-٦١٦-٧٨١...، وج. ٢، ص. ١٢٢٦.
- الزركلي: الاعلام، ج. ٧، ص. ١٧٨.
- ١٠- ابن خلkan، المصدر المذكور، ج. ٢، ص. ٣٤٠.
- ١١- فهرس النسخ الخطية بمكتب مجلس النواب الاسلامي، ج. ٩، ص. ٣٨٢، عدد ١٨٠٥، رقم النسخة ١٠٦، ص. ٥٥٩-٥٧٠.
- ١٢- ص. ١ من النسخة الخطية، ص. ٥٥٨ من المجموعة.
- ١٣- المصدر نفسه.
- ١٤- ص. ٨ من المصدر نفسه، ص. ٥٦٥ من المجموعة.
- ١٥- جامع المقدمات، ص. ٥٧-٥٦.
- ١٦- ص. ١ من النسخة الخطية، ص. ٥٥٩ من المجموعة.
- ١٧- جامع المقدمات، ص. ٦١-٦٠.
- ١٨- راجع: ياقوت الحموي: إرشاد الأدب، ج. ٧، ص. ١٤٧-١٥٧.
- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص. ٤٦٩-٤٧٣.
- ابن تغري بردي: الجوم الزاهرة، ج. ٢-٣، ص. ٣٤، ج. ٥-٧، ص. ٢٧٤.
- اليافعي: مرآة الجنان، ج. ٢، ص. ٢٦٩.

الصدد مصدرى النوع والمرة، وعوض عنه اسم التفضيل فذكره بالتفصيل.

٥- إن المجموعتين في كثير من الأحيان تستخدمان أمثلة مشابهة في مختلف فصولهما.

هذا وإن دراسة جميع وجوه الافتراق والاشتراك للكتابين ليست بوسع هذا المقال ويمكن القول إن دراسة التصريفيين كلّيهما تفيد طالب العلوم العربية إفاداة شاملة.

نختتم المقال بسؤال جوابه على القارئ: «هل يمكن للزمخشري وهو من أعلام رجال العلم والأدب، وهو الذي قد أخذ منه كثير من أشهر العلماء والنباء أصحاب المغني وصاحب تفسير المحيط في آرائهم وأفكارهم، هل يمكن أن لا يقوم بتأليف كتاب مستقل في علم الصرف وهو الذي خاض بحر اللغة والنحو والعروض والبلاغة والتفسير والفنون البلاغية الأخرى»؟

من ثم نستنتج أنَّ الاضطراب الذي نجده في بعض نواحي التصريف المنسوب يبعد الزمخشري عن القيام بكتابة مثل هذه الرسالة، لأنَّ الانتظام والعقلانية من أهم ميزات مؤلفاته، فإنَّ من المحتمل أن تكون الرسالة هذه مجموعة بحوث درَّسها الزمخشري في اجتماع تلاميذه وقد جمعها أحد المخاطبين على هذا السياق.

المصادر والهوامش

- ١- ابن منظور، باب الفاء.
- ٢- سورة البقرة / ١٦٤ وسورة الجاثية / ٥.
- ٣- جامع المقدمات، نشر مولانا، تهران، كتاب التصريف، ص. ٥٦.
- ٤- حاجي خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفتون، ج. ١، مؤسسة المفيد، لبنان، ص. ٤١٢.
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- راجع: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج. ٥، ص. ٤٧.
السيوطى: بُنية الوعاء، ص. ٣١٨.
الطهرانى: أعيان الشيعة، ج. ٣٩، ص. ١٨٦.